مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر السيولة والملاءمة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة)
اسم الكاتب: د. راغب الغصين، لانا نبيل زاهر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4541
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة)

الدكتور راغب الغصين*
لانا نبيل زاهر**

(تاريخ الإيداع 21 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 4 / 6 / 2014)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية، ونسب الربحية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة (2009-2013).

وقامت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي والمالي، حيث تمّ استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات. كما تمّ حساب التغيرات السنوية لكل نسبة من النسب المدروسة، بالإضافة إلى متوسط معدل التغير أو النمو خلال الفترة المدروسة، كما تم دراسة العلاقة بين كل من النسب المدروسة (السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية) وبين الربحية لمعرفة أثر كل من هذه النسب على الربحية، وذلك باستخدام الانحدار البسيط، ومن ثم تحديد النسبة الأكثر تأثيراً على الربحية باستخدام الانحدار المتعدد.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة مابين نسبة السيولة والربحية لشركات التأمين هي علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً، وكانت العلاقة ما بين نسبة الملاءة المالية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً. و كانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين. وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة.

وأوصت الدراسة إلى تشجيع البحث العلمي في مجال التأمين، وتبني الدراسات العالمية المتعلقة بالتأمين، والعمل بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد المتخصصة على إقامة الندوات، وعقد اللقاءات وتوزيع المنشورات لنشر الوعي التأميني. كما أوصت شركات التأمين بالعمل على تنويع استثماراتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها. وأوصت إلى تفعيل الشراكة بين شركات التأمين والمصارف المحلية بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الربحية، السيولة، الملاءة المالية، الكفاءة الإدارية.

* مدرّس، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم الإدارة المالية والمصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

Impact of Liquidity, Solvency and Administrative Efficiency on Profitability of Insurance Companies: An Empirical Study of Syrian Private Insurance Companies

Dr. Ragheb Al-ghussein*
Lana Nabil Zaher**

(Received 21 / 5 / 2014. Accepted 4 / 6 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study tries to see if there is a possible relationship between liquidity, solvency as well as administrative efficiency and profitability ratios of private insurance companies during the period (2009-2013).The study tries to do so, using methods of statistical and financial analysis, particularly SPSS statistical software. Annual changes are calculated for each of the ratios studied, in addition to the average rate of change or growth during the period studied. The relationship between each of the ratios studied (liquidity, solvency, and administrative efficiency) and profitability is also analyzed to see the effect of each of these ratios on profitability, using simple regression. The most influential figure affecting profitability is then determined using multiple regression.

The study concluds that the relationship between the ratio of liquidity and profitability of the insurance companies is an inverse relationship, very durable and statistically significant. The relationship between the ratio of the solvency and profitability of insurance companies is a positive relationship, very tough and statistically significant, while the relationship between ratio of administrative efficiency and profitability of insurance companies is a positive relationship, very strong and statistically significant. The solvency ratio is the most influential in the insurance companies. This confirms that the nature of the work in insurance companies is based on the principle of return and risk.

The study recommends encouraging scientific research in the field of insurance, and the adoption of global studies related to insurance. It suggests work in coordination with universities and institutes to hold specialized seminars, meetings and distribute pamphlets to spread awareness of insurance. It also recommends that insurance companies work to diversify their investments and abandon conservative policies. The research also recommends activation of the partnership between the insurance companies and local banks as a way to contribute to achieving economic and social development.

Keywords: Profitability, Liquidity, Solvency, Administrative efficiency.

*Assistant Professor, Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.
**Postgraduate Student (MS), Department of Banking and Financial Management, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.

مقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري، حيث كان قطاع التأمين من أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح، وذلك لأن التأمين يعتبر موضوعاً هاماً وضرورياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لما تقدمه شركات التأمين من خدمات. وذلك بغية تخليص الأنشطة الاقتصادية المتطورة من المخاطر البحتة، وكذلك شعور الأفراد بالأمان والاطمئنان في أعمالهم وذواتهم وثرواتهم وممتلكاتهم، ضماناً للحفاظ على المستوى الإنتاجي وضمان تطوره، وتوسعه واستمراره، وكذلك حماية المستأمن من الفقر، والحفاظ على مستواه من الغنى إن لم يتمكن من نموه وزيادته، كما أن التأمين يؤدي إلى ضمان للأغنياء وما يمتلكونه، كما يؤدي إلى توفير التعويضات للفقراء والضعفاء. وقد أدت جملة التوسعات الإنتاجية والاستثمارية والتطورات الحياتية إلى تعدد وتوسع المخاطر التي يمكن أن تعترض طريقها وبالتالي ازدادت الحاجات الملحة إلى تأمين تلك المخاطر وتجنب خسائرها والتي إن حدثت تؤدي إلى أضرار بليغة بالأفراد والاقتصاد والمجتمع والاستقرار الأمني والسياسي لهذا كله فقد أصبح التأمين من أهم مكونات الاقتصاد – إن لم يكن الدعامة الأساسية له – مثله مثل غيره من المكونات المالية والاقتصادية والنقدية.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها شركات التأمين للاقتصاد السوري نجد أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي قد تواجهها والمتمثلة في ضعف الوعي بأهمية التأمين لدى العملاء والمؤسسات، وعدم انتشار المفهوم الصحيح للتأمين، بالإضافة إلى قلة الإلمام بالدور المحوري الذي يقوم به التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فكان لابد من تسليط الضوء على مفهوم التأمين والتعرف على أهميته الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين وكيفية تقييمها المالي بما يسهم في مساعدة إدارة تلك الشركات على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز هذه العوامل وذلك لضمان استمراريتها ونجاحها في خلق قطاع تأميني متطور قادر على التكيف وخاصة في ظل الاقتصاديات المعاصرة المحفوفة بجملة من المخاطر الكبيرة نسبياً والتي تؤثر بالتالي على ربحيتها.

مشكلة البحث:

تهدف شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، من خلال سعيها إلى زيادة ربحية أنشطة الأعمال التي تقوم بها حيث لاتقتصر ربحية شركات التأمين على زيادة أسعار التأمين فقط بل يشترط في أرباح شركات التأمين أن يكون مستواها مقبولاً وأن يتوفر في معدلاتها الاستقرار والاستمرارية. حيث تتيح الزيادة في حجم الأرباح المحققة إلى إمكانية تخفيض أسعار التأمين، وهذا من شأنه أن يساعد على تقوية المركز التنافسي للشركة، وزيادة حصتها السوقية، بما ينعكس بشكل إيجابي على قيمة الاحتياطيات المكونة. إلا إن إدارة شركات التأمين تواجه مشكلة الموازنة مابين عوامل الربحية والسيولة والكفاءة والملاءة المالية، وبناء على أهمية السيولة لشركات التأمين وكفاءة إدارتها في استخدام أصولها، ومدى قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، برزت ضرورة التعرف على آلية تأثيرها على ربحية شركات التأمين، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤالين التاليين:

–ما تأثير كل من (السيولة، الملاءة المالية، الكفاءة الإدارية) على ربحية شركات التأمين؟

–ما هو العامل الأكثر قدرة على تفسير التغير الحاصل على ربحية شركات التأمين ؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في دراسة تأثير (السيولة، الملاءة المالية، الكفاءة الإدارية) المؤثرة على ربحية شركات التأمين؛ والوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد هذه الشركات في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها.

كما يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين كل من السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين.

متغيرات البحث:

1- المتغيرات المستقلة: نسبة السيولة، نسبة الملاءة المالية، نسبة الكفاءة الإدارية.

أ- **نسبة السيولة** Liquidity ratio: تم قياس نسبة السيولة بقسمة الاحتياطيات الفنية إلى الموجودات المتداولة، والحد النمطي المقبول لهذه النسبة هو ألا يزيد عن 100%، حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/210/ لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

ب- نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال) (capital adequacy) Solvency ratio: تم قياس نسبة الملاءة المالية بقسمة رأس المال المتوفر على رأس المال المطلوب. حيث تلتزم الشركة بأن لا يقل هامش الملاءة لديها في أي وقت من الأوقات عن 150%، حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/210/ لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

ج- نسبة الكفاءة الإدارية Administrative efficiency ratio: تم قياس نسبة الكفاءة الإدارية بقسمة الأقساط الصافية على إجمالي الأقساط و المعدل المقبول لهذه النسبة هو أكثر من 50%، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين فكلما ازدادت هذه النسبة دلت إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية منها.

2- المتغير التابع: الربحية Profitability : وهي عبارة عن معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات وقد تمّ استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله.

فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية في شركات التأمين.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية والربحية في شركات التأمين.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والربحية في شركات التأمين.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية) في شركات التأمين.

منهجية البحث:

تمّ الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام الانحدار البسيط والمتعدد (Regression)، وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر على المتغير التابع، ومعامل الارتباط لبيرسون للتعرف على اتجاه ومتانة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ومعامل التحديد لقياس فعالية المعادلة المقترحة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في كافة شركات التأمين الخاصة التي تعمل في الجمهورية العربية السورية، في حين تتمثل عينة البحث في شركات التأمين الخاصة التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2009 وحتى 2013، وتم استبعاد الشركات التي لم تتوفر بياناتها المالية خلال الفترة المحددة بالإضافة إلى استبعاد شركة التأمين التكافلي، وبناء على هذا تم أخذ خمسة شركات تأمين وهي (الاتحاد التعاوني للتأمين، السورية الدولية للتأمين ــ أروب، الشركة السورية الكويتية للتأمين، الشركة السورية الوطنية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين).

الدّراسات السابقة:

تناولت دراسة **(موساوي،2009)** تحديد العوامل المؤثرة على معدل الربحية ومستوى الملاءة المالية في شركات التأمين التي تعمل في السوق بشكل عام. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن لتحسين مستوى الملاءة المالية ومعدل الربحية في شركات التأمين، والتوفيق بين كل منهما، ينبغي إتباع الاستراتيجيات التقنية والمالية المثلى في ظل المعطيات الحالية والتوقعات المستقبلية، واستعمال المداخل المتخصصة في ذلك، كمدخل إدارة الأصول بأصولها أو بخصومها أو بكليهما، والقيام بعمليات التحليل والقياس، واتخاذ الاستراتيجيات المناسبة التي تحقق التوازن بين مختلف الأهداف الأساسية للشركة كضمان مستوى جيد من الملاءة المالية، وتحقيق مستوى عالي من الربحية من أجل المحافظة على بقاء واستمرارية شركات التأمين[1].

وهدفت دراسة **(الشحادات، 2008)** إلى تحليل واقع الاستثمارات وتحديد معوقات النشاط الاستثماري في المؤسسة العامة السورية، وأوجه الخلل والقصور في أعمال النشاط الاستثماري لهذه المؤسسة من أجل رفع قدرتها التنافسية في السوق المحلية، وقد تناول الجانب التطبيقي في هذه الدراسة عملية البحث عن علاقة الاستثمار بكل من السيولة والربحية بهدف تفعيل النشاط الاستثماري في المؤسسة، من خلال النتائج التي تم التوصل إليها والتي تمثلت بمايلي: تعاني سياسة استثمار الأموال في المؤسسة العامة السورية للتأمين من الكثير من نواحي القصور،وذلك باعتبارها مؤسسة حكومية تخضع كغيرها من المؤسسات الحكومية الأخرى للقوانين والأنظمة، إذ تعود معوقات عملية استثمار أموال المؤسسة إلى انخفاض حجم الأموال المتاحة أمامها للاستثمار كون القسم الأكبر من الأرباح التي يتم تحقيقها تذهب إلى صندوق الدين العام، إن استثمار أموال المؤسسة لايساهم في دعم السيولة التي قد تحتاجها لتضمن قدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها، وإنما استثمار أموال المؤسسة يساهم في تعظيم ربحيتها [2].

وهدفت دراسة **(عبد الحميد، 2003)** إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية شركات التأمين ومستوى المنافسة في سوق التأمين، وايجاد العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية للشركة ومستوى المنافسة، وكذلك العلاقة بين إنتاجية شركات التأمين وأداء هذه الشركات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة قوية بين نتائج أداء شركات

التأمين ومستوى الإنتاجية في هذه الشركات ، وبين خصائص سوق التأمين ومستوى الأداء في شركات التأمين. وأيضاً توجد علاقة قوية بين خصائص سوق التأمين ومستوى الربحية في شركات التأمين التي تعمل في السوق.[3].

وهدفت دراسة (**Focarelli Dario,2011**) بالبحث في العوامل المؤثرة على الملاءة المالية لشركات التأمين التي تعمل في دول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تفيد بأن كل من الإدارة الجيدة للمخاطر التي تحيط ببيئة عمل شركات التأمين، والتقيد بمستويات محددة لرأس المال لمواجهة الالتزامات تجاه حملة الوثائق، ترفعان من مستوى الملاءة المالية في شركات التأمين. كما أكدت الدراسة أيضاً على أهمية عملية تقييم الأداء في شركات التأمين، وضرورة التحقق من مدى التزام الشركات التي تعمل في السوق بقواعد الملاءة المالية التي اعتمدتها دول الاتحاد الأوروبي. [4].

وهدفت دراسة (**Adams and Buckle,2003**) إلى إيجاد محددات الأداء لشركات التأمين في جزر برمودا، حيث شملت عينة الدراسة 17% من شركات التأمين الموجودة في ذلك السوق للفترة الواقعة مابين 1993-1997، حيث كان المتغير التابع هو الأداء، وتم قياسه من خلال قسمة مجموع المصاريف الإدارية على صافي الأقساط المتحققة، وحجم المنشأة ونسبة الرفع المالي، والسيولة ، ونوع الشركة ، ونطاق عمليات الشركات كمتغيرات مستقلة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن شركات التأمين ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة، والسيولة القليلة يكون أداؤها أفضل من شركة التأمين ذات نسبة الرفع المالي القليلة، والسيولة المرتفعة.[5].

وهدفت (**Gerber Guillaume, 2010**) إلى تناول العوامل المؤثرة على وضع الملاءة المالية في شركات التأمين، حيث أخذت الدراسة كل عامل من هذه العوامل وتحييده عن العوامل الأخرى، مما أدى إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج التي أكدت على أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين بشكل عام وخاصة في فرع التأمين على الحياة من شركات التأمين ، حيث عملت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المسؤولة عن تحديد مستوى الملاءة المالية في مثل هذا النوع من شركات التأمين، والتي كان من أهمهما هيكلية الأصول والالتزامات، وطبيعة الاستثمارات التي تقوم بها الشركة، وضرورة التقيد بمستويات محددة لرأس المال لمواجهة المخاطر التي تحيط بهذا النوع من التأمين وهذا ما يؤكد على ضرورة كفاية رأس المال.[6].

- الدراسة النظرية:

أولاً: مفهوم التأمين:

يمكن تعريف التأمين بأنه: عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير في الطرف الآخر وهو المؤمن، تعهداً يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداءً معيناً عند تحقق خطر معين. وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء[7].

ويعرف آخرون التأمين بأنه اتفاق بين طرفين هما المؤمن(شركة التأمين) والمستأمن (الشخص الذي يرغب بالتأمين) الغرض منه درء المخاطر عن الطرف الثاني في حال وقوعها وحصوله على تعويضات تتناسب مع الأضرار التي تلحق به من هذا الخطر، وعلى ذلك فإن هذا الاتفاق ينشئ حقاً للمستأمن بحصوله على التعويض كما ينشأ التزام على المؤمن بدفع هذا التعويض وفي سبيل استكمال هذه الحلقة لابد من أن يقوم المستأمن بدفع مبالغ مالية بصورة أقساط أو غيرها، وحتى يمكن للمؤمن الوفاء بالتزاماته هذه، لابد من أن يقوم بإدارة واستثمار وتنمية المبالغ والمدخرات التي يقوم بتجميعها، وفي ذلك تتحقق التنمية بسوق المال ويتحقق الرخاء والنمو الاقتصادي في البلد[8].

أما بالنسبة لكتّاب التأمين فقد اختلفت تعاريفهم للتأمين باختلاف جنسياتهم نظراً لاختلاف البيئة التي يخدمها التأمين من جهة ، وباختلاف العصر الذي وضعوا تعاريفهم للتأمين من ناحية ثانية، وذلك لأنهم يحاولون عند وضع تعاريفهم مجاراة العصر الذي يعيشون فيه، لذلك يقومون بتعديل تعاريفهم للتأمين سنة بعد أخرى، حتى يتسنى لهم خدمة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وأفراده. ولكن نظراً لأن هناك أنواعاً مختلفة للتأمين واختلافاً في المبادئ التي يقوم عليها كل نوع منها عن الآخر، بالإضافة إلى تعداد العناصر التي يقوم عليها أي نوع من أنواع التأمين من حيث طرف التعاقد، والخطر المؤمن منه ومبلغ التأمين، والشخص أو الشيء موضوع التأمين، والقسط أو مقابل التأمين، مدة التأمين، كل ذلك أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف دقيق وشامل للتأمين وأفضل تعريف للتأمين هو: أنه وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد والمنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناجمة عن تحقق المخاطر المؤمن منها و ذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه المخاطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها وذلك مقابل أقساط محددة محسوبة وفقاً لمبادئ رياضية و إحصائية معروفة.[9]

وعرف القانون المدني السوري التأمين في المادة 713على أنه: عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له (المستأمن) أو المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عرض مالي أخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك لقاء قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤدي المؤمن له إلى المؤمن.

أما المرسوم رقم 43 المتعلق بتنظيم سوق التأمين السورية الصادر في2005/7/16 فقد عرف التأمين في المادة(1) بأنه: تحويل أعباء المخاطر من المؤمن له إلى المؤمن مقابل قسط التأمين والتزام المؤمن بتعويض الضرر والخسارة للمؤمن له.

ثانياً: أهمية شركات التأمين :

تعد شركات التأمين إحدى أهم المنشأت المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، فالتأمين يُعد أحد الأدوات المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الرفاه الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع. حيث يلعب التأمين دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية من خلال حفظ رأس المال والممتلكات حيث تعتبر شركات التأمين شركات أموال. لذلك تحرص الكثير من الدول على تعزيز الثقة بشركات التأمين وإعطائها أدواراً مهمة في التأمين على المشروعات والممتلكات الحيوية في القطاعين العام والخاص، ومثال على هذا إلزام جهات معينة بالتأمين سواء على الممتلكات أو بالتأمين ضد المسؤولية المدنية الناشئة عن الأنشطة التي تمارسها حفظاً لها من الخسارة. وهذا من شأنه أن يوفر بيئة اقتصادية مثلى ومناخاً مشجعاً للاستثمار، حيث يُعد أحد الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية.[10]

أما الاستقرار الاجتماعي ذات البعد الاقتصادي والإنساني، فإن لشركات التأمين دوراً أساسياً في ذلك، وهذا ما يؤكده مجال التأمين الصحي في الرعاية الصحية التي هي هدف أساسي من أهداف التنمية التي تحرص على تحقيقها أغلب الدول، فالتأمين الصحي أداة مهمة من أداوت تحقيق التنمية من خلال الرعاية الصحية. أما في مجالات التنمية الاجتماعية، فالتأمين يُعد مساعداً مهما للدولة في تعزيز فكرة الضمان الاجتماعي بمفهومها الواسع، وكذلك الحال فيما يتعلق بالتأمين الادخاري لضمان معيشة كريمة للفرد مما يخفف الأعباء التي تتحملها الدولة لتحقيق التنمية من خلال مكافحتها للمرض والعوز والفقر وهو ما يحقق الاستقرار الاجتماعي.[11]

وهكذا نلاحظ أن أهمية شركات التأمين تتلخص في كونها وعاءاً ادخارياً يسهم في تجميع مدخرات الأفراد وتوجهها إلى الاستثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية، وأيضاً تعطي الأفراد الطمأنينة حول المستقبل وتجنبهم تجميد أموالهم لمواجهة الأخطار المحتملة.

ثالثاً: النسب المالية المستعملة في شركات التأمين:

تستخدم النسب المالية لتحلل القوائم المالية لشركات التأمين، فهي تعكس بوضوح مدى الربح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية، كما أنها تبين العوامل التي أثرت على ربح هذه الشركة، وفيما يلي أهم هذه النسب:

1- نسبة الربحية:

إن الربح الحقيقي في المؤسسات المالية هو عبارة عن الزيادة في الرصيد الصافي لقائمة المركز المالي للمؤسسة

بين تاريخ معين وتاريخ سابق، وبمعنى آخر إن الربح هو الزيادة في قيمة الأصول والموجودات بشكل أكبر من زيادة الالتزامات والخصوم.

في السابق كان يتم الاعتماد على الأرباح التي يتم تحقيقها، كأحد المتغيرات التي تساعد على القيام بعملية تحديد مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات المالية، وذلك باعتبار أن الأرباح المحققة هي مصدر تمويل داخلي قليل التكلفة يفيد في عمليات التوسع والنمو ودعم المركز التنافسي في السوق. ولكن يؤخذ على حجم الأرباح المحققة بأنها عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الاستثمارات أو مصادر الأموال التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، لذا فقد تم الاعتماد بشكل أكبر على المؤشرات المالية الخاصة بالربحية كونها مقياس أفضل ومعيار أدق من عنصر الربح في الحكم على مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء العمل في المؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى أن المؤشرات المالية الخاصة بالربحية في المؤسسة المالية، يمكن مقارنتها مع مؤشرات الربحية في المؤسسات المالية الأخرى المماثلة خلال زمن محدد، أو يمكن حتى مقارنتها مع مؤشرات الربحية ذاتها في المؤسسة نفسها خلال فترات زمنية مختلفة للتعرف على الاتجاه الذي يمكن أن تسلكه هذه المؤشرات خلال الزمن [12] .

إن السعي إلى تعظيم ربحية أنشطة الأعمال هو من الأهداف الرئيسية لجميع المؤسسات المالية، وهو أمر ضروري لضمان استمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر مالي تهتم به جميع الأطراف ذات المصلحة والعلاقة مع أعمال المؤسسة المالية، إذ تعكس النسب المالية الخاصة بالربحية صورة صادقة عن النتيجة النهائية لمحصلة أنشطة الأعمال في المؤسسة، وتعتبر أيضاً من أهم المؤشرات المالية وأكثرها مصداقية في عملية قياس مدى فاعلية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، هذا ويشترط في أرباح شركات التأمين أن يكون مستواها مقبولاً وأن يتوفر في معدلاتها الاستقرار والاستمرارية بحد أدنى لا يقل عن معدلات الفائدة التي تم تحديدها عند احتساب أقساط التأمين. وعلى الصعيد العملي فإن المؤشرات المالية الخاصة بقياس الربحية في المؤسسات المالية هي محور من المحاور الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في عملية دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي أداة فاعلة من أدوات التحليل المالي، وعنصر مساعد في عملية صناعة القرار ولاسيما في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مصادر الأموال التي سيتم استثمارها وتحديد أوجه القنوات الاستثمارية التي سيتم الاستثمار فيها، إضافة إلى دورها الهام في عملية تقييم أداء العمل في المؤسسة المالية [13] .

تقاس الربحية بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية Profitability ratios، ومن أهم مكونات هذه المجموعة من النسب معدل العائد على الأصول، وتقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الموجودات وقد تم استخدام هذه النسبة لدورها في بيان مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من أصوله وهذه النسبة هي الأكثر استخداماً:

$$\text{معدل العائد على الأصول(Return on Assets)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح. ويشار إليها بالعائد على الاستثمار، وتعتمد بشكل كبير على حجم الأصول المستخدمة في الاستثمار، وبالتالي تستخدم للمقارنة بين المصارف والشركات في القطاعات المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. حيث إنّ الخصوم تتشكل من مجموع المطلوبات (الودائع) ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل استثمارات ونشاطات المصرف (الأصول)، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح[14].

2- نسبة السيولة:

يُقصد بالسيولة بأنّها: مدى إمكانية تحويل الأصوال إلى نقود وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الالتزامات المختلفة عندما يحل ميعاد استحقاقها والسيولة في مجال التأمين هي العنصر الأساسي عند تحقيق الخطر المؤمن منه وحلول أجل الدفع[15].

كما تعد السيولة من المواضيع المهمّة في شركات التأمين، حيث إن نقص درجة السيولة في أموال واستثمارات شركات التأمين يؤثر بشكل مباشر على وضع شركات التأمين وبالتالي على ربحيتها وذلك لأنه يتسبب لاحقاً في عدم القدرة على الوفاء ببعض الالتزامات تجاه حملة الوثائق، وهو الأمر الذي قد يؤدي فيما بعد إلى حصول عجز أو فشل مالي، لذلك فإن غياب العمل بقاعدة تحقيق التوافق في آجال الاستحقاق بين أصول والتزامات شركة التأمين أو أي إخلال بسيط بهذه القاعدة قد يهدد وضع السيولة في الشركة للخطر. حيث تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لاتتعرض لعسر مالي[16].

لذا تزودنا نسبة السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين، حيث تم قياس نسبة السيولة بقسمة الاحتياطيات الفنية (هي المبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المترتبة عليها لحملة الوثائق والمستفيدين) إلى الموجودات المتداولة، والحد النمطي المقبول لهذه النسبة هو ألا يزيد عن 100%، حيث تم احتسابها اعتماداً على القرار رقم/210/ لعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين.

$$\textbf{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

3- نسبة الملاءة المالية (كفاية رأس المال):

إن الملاءة المالية بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد للالتزامات. وفي مجال التأمين عرفت بأنها قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين[17]. وقد بينت الجمعية الدولية لمشرفي التأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء

بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف)[18] . أما المرسوم رقم \43\ الناظم لأعمال التأمين في سورية فقد عرف الملاءة المالية في المادة \1\ بأنها الزيادة في قيمية الموجودات الفعلية للشركة عن مطلوباتها ويحدد هامش الملاءة قدرة الشركة أو كفاية أموالها لمواجهة التزاماتها جميعها بصورة كاملة ودفع جميع المبالغ المستحقة عليها دون أن تتعثر أعمال الشركة أو يضعف مركزها المالي.

كما يعد هامش الملاءة الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات الرقابة على شركات التأمين. إذ يمكن أن تتعرض الأوضاع المالية لهذه الشركات للخطر لأسباب متعددة منها تخفيض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنياً أو وجود نفقات إدارية مرتفعة نسبياً أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقيق الخسائر أو لا تدر العائد المناسب أو التوظيف غير المتوازن لأموال الشركة. حيث يمكن هامش الملاءة بشكل عام أجهزة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. كما يعد صمام أمان ليس لحماية الجمهور فقط وإنما لحماية شركات التأمين من المنافسة غير الفنية. ومن ثم فإنه يعمل لصالح الجمهور وفي صالح شركات التأمين التي تتبع سياسة اكتتاب أصولية. وتهدف الملاءة المالية إلى إعطاء إنذار مبكر للشركة لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو التدخل من جانب سلطة الإشراف وذلك قبل أن يتم الوصول إلى حالة الإعسار المالي. ويجب أن يكون هامش الملاءة كبيراً بما يكفي لاتخاذ موقف تصحيحي في الوقت المناسب في حال لم تكن الشركة راغبة أو قادرة على اتخاذ إجراءات تصحيحية بنفسها[19].

كما تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين، التي يشار إليها كحد أدنى للملاءة. وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين السائدة في مختلف دول العالم على مثل هذه الحدود. ففي دول الاتحاد الأوروبي والفلبين واستراليا تنص قوانين الإشراف والرقابة على وجود حد معين للملاءة، وفي كندا يشترط وجود حد أدنى لصافي القيمة يعتمد على الالتزامات الخاصة بالشركة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتوجد اشتراطات خاصة بضرورة وجود حد أدنى لرأس مال شركات التأمين. وكذلك الحال في سورية، ينص قانون الإشراف على التأمين رقم 210/100 الصادر في 2005 على حد معين لهامش الملاءة يجب أن تلتزم به شركات التأمين وهو بألا يقل هامش الملاءة لديها في أي وقت من الأوقات عن 150%، وتم قياس نسبة الملاءة المالية بقسمة رأس المال المتوفر على رأس المال المطلوب اعتماداً على القرار السابق:

$$\textbf{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المتوفر}}{\text{رأس المال المطلوب}}$$

4- نسبة الكفاءة الإدارية:

تعرف الكفاءة بأنها القدرة على القيام بالواجبات المطلوبة بأفضل أسلوب و بأقل ما يمكن من التكاليف على صعيد الوقت و الجهد فنحن و بلا شك سنلاحظ ارتباط هذا المفهوم بالإدارة و قدرتها على توجيه الأعمال بما يضمن لها النجاح[20].

لذا شركات التأمين مثلها مثل أي منظمة أعمال تسعى إلى الربح و الاستمرار و النمو تعبيراً عن النجاح في سوق شديدة التنافسية. ونظراً لاختلاف الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين عن الوظائف الإدارية في باقي الشركات فإن عامل الكفاءة في إدارة شركات التأمين يبرز بطريقة يمكن اعتبارها خاصة، من خلال أن إدارة شركة التأمين تسعى إلى:

1- وضع سعر الوثائق التأمينية الأمثل اقتصادياً للشركة والأكثر جاذبية لطالب التأمين من خلال وظيفة التسعير.

2-وضع السياسة المثلى في قبول التأمينات بحيث تتوافق أعداد وثائق التأمين المقبولة مع طاقة الشركة الاستيعابية من جهة ومع تحقيق نسب مرضية من الأرباح من جهة أخرى من خلال وظيفة الاكتتاب.

3-دفع المستحقات والتعويض عن المؤمن لهم بعد التأكد من أسباب و نتائج وقوع الخطر المؤمن عليه و ذلك بالطريقة الأفضل والزمن الأقصر من خلال وظيفة تسوية المطالبات.

4-إصدار المقدار والحجم المناسب من الوثائق التأمينية المتوافقة مع أسلوب وأهداف الشركة والسعي إلى تسويقها بالأسلوب الأمثل من خلال وظيفة الإنتاج.

5-زيادة قدرة الشركة على قبول التأمينات الضخمة على الأخطار كبيرة الحجم والمحافظة في الوقت ذاته على الملائمة واستقرار الأرباح من خلال وظيفة إعادة التامين.

6- تحقيق الاستفادة القصوى من الأقساط التأمينية المتجمعة من خلال توظيفها في أكثر المجالات الاستثمارية عائداً مع أخذ المبالغ الواجب إبقاؤها لدى الشركة لتعويض المخاطر المحتملة الحدوث بعين الاعتبار وذلك من خلال وظيفة الاستثمار [21].

إن تحقيق ما سبق ذكره يعد تعبيراً عن كفاءة الإدارة في شركة التأمين، حيث تعد أحد العوامل التي تؤثر على نجاح الشركة من خلال تحقيق الربحية والاستمرار والنمو وبالنتيجة إن إدارة وظائف شركة التأمين بكفاءة تؤثر و تنعكس بشكل واضح وكبير على نجاح هذه الشركة وربحيتها . وبناء على ماسبق تم قياس نسبة الكفاءة الإدارية بقسمة الأقساط الصافية على إجمالي الأقساط و المعدل المقبول لهذه النسبة هو أكثر من 50%، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين فكلما ازدادت هذه النسبة دلت إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية منها[22].

$$\textbf{الاحتفاظ بأقساط التأمين} = \frac{\text{الأقساط الصافية}}{\text{إجمالي الأقساط}}$$

النتائج والمناقشة:

قامت الباحثة بحساب المتوسط العام لنسب السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية، والربحية لشركات التأمين والتي تمّ تحديدها بخمسة شركات تأمين خلال الفترة (2009-2013)، كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول (1) المتوسط العام لنسب الربحية والملاءة والسيولة والكفاءة في شركات التأمين المدروسة

العام	الربحية	معدل التغير	الملاءة	معدل التغير	السيولة	معدل التغير	الكفاءة	معدل التغير
2009	2.53%	-	289.00%	-	54.23%	-	63.08%	-
2010	3.41%	34.78	344.20%	19.10	50.12%	-7.58	71.45%	13.27
2011	3.76%	10.26	382.40%	11.10	45.55%	-9.12	81.26%	13.73

4.54	84.95%	−7.20	42.27%	14.64	438.40%	21.54	4.57%	2012
12.49	95.56%	−16.96	35.10%	11.95	490.80%	18.60	5.42%	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير المالية للشركات المدروسة خلال الفترة (2009-2013)

يبين الجدول رقم (1) ما يلي[1]:

1- إن معدل التغير السنوي لنسبة الربحية في شركات التأمين المدروسة كان متزايد بشكل عام حيث ازدادت نسبة الربحية في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (+28.56%).

2-إن معدل التغير السنوي لنسبة الملاءة المالية في شركات التأمين المدروسة كان متزايد بشكل عام حيث ازدادت نسبة الملاءة المالية في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (+17.46%).

3- إن معدل التغير السنوي لنسبة السيولة في شركات التأمين المدروسة كان منخفض بشكل عام حيث انخفضت نسبة السيولة في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (-8.82%).

4-إن معدل التغير السنوي لنسبة الكفاءة في شركات التأمين المدروسة كان متزايد بشكل عام حيث ازدادت نسبة الكفاءة الإدارية في العام 2013 عما كانت عليه في العام 2009 بمتوسط معدل نمو (+12.87%).

- اختبار الفرضيات:

1- اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية في شركات التأمين.

الجدول (2) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.990a-	.981	.975	.17641
The independent variable is : السيولة				

الجدول (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.795	1	4.795	154.089	.001a
	Residual	.093	3	.031		
	Total	4.889	4			
The independent variable is السيولة						

[1]- **تمّ حساب معدل التغير السنوي، ومتوسط معدل النمو وفق العلاقتين:** $R = \frac{P_n - P_1}{(n-1)P_1}$ ، $\overline{\Delta} = \frac{y_n - y_{n-1}}{y_{n-1}}$

حيث: P_n, y_n **: سنة المقارنة؛** P_1, y_{n-1} **: سنة الأساس.**

الجدول (4) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10.708	.551		19.431	.000
	السيولة	-.149-	.012	-.990-	-12.413-	.001
The dependent variable is ln:الربحية						

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (−0.99)، وهي تدل على أن العلاقة بين السيولة والربحية في شركات التأمين هي علاقة عكسية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 98.1% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالسيولة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

كما يبين الجدول رقم (3) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أنّ القيمة المحسوبة $F=154.089$ أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة $P=0.001<0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (4) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل، حيث أن قيمة $B_0=10.708$ ، $B_1=-0.149$ وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y}=10.708-0.149x \quad \text{.....(1)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والسيولة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

2- اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية والربحية في شركات التأمين.

الجدول (5) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين الملاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.998a	.995	.993	.08945
The independent variable is :الملاءة المالية				

الجدول (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الملاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.865	1	4.865	607.920	.000a
	Residual	.024	3	.008		
	Total	4.889	4			
The independent variable is الملاءة المالية						

الجدول (7) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الملاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.504-	.224		-6.704-	.007
	الملاءة المالية	.014	.001	.998	24.656	.000
The dependent variable is ln:الربحية						

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.998)، وهي تدل على أن العلاقة بين الملاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 99.5% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالملاءة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

كما يبين الجدول رقم (6) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 607.92$ أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

ويبين الجدول رقم (7) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل، حيث أن قيمة $B_0 = -1.504$ ، $B_1 = 0.014$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -1.504 + 0.014x \quad \text{.....(2)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والملاءة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

3- اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والربحية في شركات التأمين.

الجدول (8) معاملا الارتباط والتحديد للعلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.982a	.965	.954	.23783
The independent variable is :الكفاءة الإدارية				

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.982)، وهي تدل على أن العلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 96.5% من التغيرات الحاصلة في الربحية تتعلق بالكفاءة، والباقي يعود لتأثير عوامل أخرى لم تضمن في النموذج.

الجدول (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار للعلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.719	1	4.719	83.431	.003a
	Residual	.170	3	.057		
	Total	4.889	4			
The independent variable is الكفاءة الإدارية						

الجدول (10) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الكفاءة والربحية في شركات التأمين المدروسة

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.950-	.762		-3.874-	.030
	الكفاءة الإدارية	.087	.010	.982	9.134	.003
The dependent variable is ln:الربحية						

كما يبين الجدول رقم (9) اختبار معنوية نموذج الانحدار، إذ أنّ القيمة المحسوبة $F = 83.431$ أكبر من القيمة الجدولية /10.13/ عند درجتي حرية (1، 3) ومستوى دلالة /0.05/، كما أنّ احتمال الدلالة $P = 0.003 < 0.05$ وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي. ويبين الجدول رقم (10) أن تقديرات معلمات النموذج معنوية بالنسبة للثابت والميل، كما أن قيمة $B_0 = -2.950$ ، $B_1 = 0.087$ ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\hat{Y} = -2.950 + 0.087x \quad \text{.....(3)}$$

وبالنتيجة إن العلاقة بين الربحية والكفاءة في شركات التأمين المدروسة هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً.

4- اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (السيولة المصرفية، الملاءة المالية، الكفاءة الإدارية)، وربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يمكننا وبالاعتماد على الانحدار المتعدد إيجاد نموذج للتنبؤ بالربحية في المصارف المدروسة اعتماداً على نسب السيولة المصرفية والملاءة المالية والكفاءة الإدارية وفق ما يلي:

الجدول (11) مصفوفة معاملات الارتباط بين جميع المتغيرات (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)

Correlations

		الربحية	الملاءة	السيولة	الكفاءة
Pearson Correlation	الربحية	1.000	.998	-.990-	.982
	الملاءة	.998	1.000	-.992-	.988
	السيولة	-.990-	-.992-	1.000	-.994-
	الكفاءة	.982	.988	-.994-	1.000
Sig. (1-tailed)	الربحية	.	.000	.001	.001
	الملاءة	.000	.	.000	.001
	السيولة	.001	.000	.	.000
	الكفاءة	.001	.001	.000	.
N	الربحية	5	5	5	5
	الملاءة	5	5	5	5
	السيولة	5	5	5	5
	الكفاءة	5	5	5	5

يبين الجدول رقم (11) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين الربحية كمتغير تابع، وكل من (السيولة المصرفية، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية) كمتغيرات مستقلة في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق ، حيث نلاحظ أن العلاقة بين الربحية والسيولة كانت الأعلى، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.99-)، وهي عكسية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والملاءة المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.998)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، تليها العلاقة بين الربحية والكفاءة الإدارية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.982)، وهي طردية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول (12) ملخص تحليل الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاءة والكفاءة

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.998a	.997	.987	.12657	.997	101.387	3	1	.073

a. Predictors: (Constant), X3, X2, X1

b. Dependent Variable: Y

الجدول (13) ملخص تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاءة والكفاءة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.873	3	1.624	101.387	.073a
	Residual	.016	1	.016		
	Total	4.889	4			

a. Predictors: (Constant), السيولة, الملاءة, الكفاءة

b. Dependent Variable: الربحية

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل الارتباط بين الربحية وكل من (السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية) بلغت (0.998)، وهي تدل على أن العلاقة طردية ومتينة جداً فيما بينهما، كما نلاحظ من نفس الجدول أن مجموع ما تفسره الربحية من تباين متغيرات (السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية) بلغ (99.7%)، وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة $F = 101.287$ المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولية $F = 215.7$ عند درجتي حرية (3، 1)، كما أن قيمة احتمال الدلالة $P = 0.073 > 0.05$ ، كما يظهر الجدول رقم (13).

الجدول (14) نتائج تحليل تباين الانحدار للعلاقة بين الربحية وكل من السيولة والملاءة والكفاءة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.431	8.087		.424	.745
	الملاءة	.014	.006	.997	2.185	.273
	السيولة	-.054-	.092	-.356-	-.582-	.664
	الكفاءة	-.032-	.046	-.356-	-.690-	.616

a. Dependent Variable: Y

يبين الجدول رقم (14) وبعد مقارنة قيم Beta أن الملاءة المالية كان الأكثر أثراً على المتغير التابع (الربحية)، حيث بلغت قيمة Beta المقابلة له (0.997)، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.273 > 0.05$ ، وقد تلتها السيولة والكفاءة الإدارية بنفس المرتبة، حيث بلغت قيمة Beta =0.356 للسيولة، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.664 > 0.05$ وبلغت قيمة Beta =0.356 للكفاءة الإدارية، وهي غير دالة إحصائياً حيث أن $P = 0.616 > 0.05$. وبناءً على ذلك يمكن كتابة معادلة التنبؤ بنسب الربحية بناءً على نسب الملاءة المالية، والسيولة، والكفاءة الإدارية مع ملاحظة أن نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي كما يلي:

$$\hat{y} = 3.431 + 0.014x_1 - 0.054x_2 - 0.032x_3 \ldots\ldots (60)$$

حيث :

x_1 = الملاءة المالية

$\hat{y}$ = الربحية

x_2 = السيولة

x_3 =الكفاءة الإدارية

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- ازدادت ربحية شركات التأمين المدروسة خلال فترة الدراسة بمتوسط معدل النمو +28,56% كان نتيجة لاستثمار الفوائض والاحتياطيات المالية لشركات التأمين التي لم تتأثر بشكل كبير في هذه الظروف لأن معظم استثمارات شركات التأمين في سورية عبارة عن ودائع بنكية وأرباح القطع الأجنبي. فقد سمح قرار الاستثمار رقم 100/372 لعام 2010 لشركات التأمين باستثمار هذه الاحتياطات حيث تتكون كتلة مالية كبيرة يمكن استثمارها في السوق السورية. وقد فتح قرار الاستثمار رقم 327/ 100 لعام 2010 منافذ جديدة لاستثمار شركات التأمين في أقنية استثمارية منها (الصناعة والزراعة والطاقة والإنتاج السينمائي ومجال البناء العقاري والخدمات) .

2- تمتعت شركات التأمين المدروسة بمستوى عالي من الملاءة المالية يضمن مواجهة خطر فشل استرداد جزء من أموالها المستثمرة وهذا ما أكده عدم مشاهدة أي حالة من انخفاض نسبة الملاءة عن 150% وهو الحد النمطي المسموح به فقد كان متوسط معدل النمو +17,46، فقد ساهم الأسلوب المتبع في السياسة الاكتتابية للشركات واحتجاز الاحتياطيات الفنية المناسبة والالتزام الجيد من قبل الشركات بالأنظمة والقرارات التي أصدرتها هيئة الإشراف على التأمين، والتي شكلت بنية تشريعية قوية إلى جانب باقي التشريعات التي تحكم عمل هذا القطاع، والتي صدرت على مدار السنوات الماضية، حيث ساعدت في الحفاظ على هامش ملاءة جيد، بغض النظر عن بعض الصعوبات والسلبيات التي يكتنفها العمل التأميني حالياً.

3- انخفضت سيولة شركات التأمين خلال فترة الدراسة بمتوسط معدل النمو -8,82% وهذا ليس مؤشراً على تراجع أو تقصير في عمل الشركات بل هو أمر طبيعي حيث لم نشاهد أي حالة سيولة ازدادت فوق الحد النمطي 100% المسموح به من قبل هيئة الإشراف على التأمين القرار رقم /210/ لعام 2005. وهذا ما يؤكد على أن شركات التأمين تعمل على الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لاتتعرض لعسر مالي بالإضافة على توافر السيولة لديها بالنسبة لمخصصاتها الفنية.

4- أكدت شركات التأمين المدروسة مدى كفاءتها حيث كان متوسط معدل النمو +12,87%، فمن خلال دراستنا لم نشاهد أي انخفاض في نسبة الكفاءة عن 50% وهذا يشير إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها دون الاعتماد الكلي على شركات إعادة التأمين وساهم في ذلك الظروف التي تمر بها سوريا حيث انسحاب معظم معيدي التأمين العالميين من السوق السورية، وهم معيدون ذوو تصنيف عال، مما أدى إلى اعتماد شركات التأمين على نفسها بالإضافة على معيدي تأمين غير مصنفين.

5- هناك علاقة عكسية ومتينة جداً و دالة إحصائياً بين الربحية والسيولة في شركات التأمين .

6- هناك علاقة طردية ومتينة جداً و دالة إحصائياً بين الربحية والملاءة المالية في شركات التأمين.

7- هناك طردية ومتينة جداً و دالة إحصائياً بين الربحية والكفاءة الإدارية في شركات التأمين.

8- هناك علاقة طردية ومتينة جداً وغير دالة إحصائياً بين الربحية وكل من (السيولة المصرفية والملاءة المالية والكفاءة الإدارية) في شركات التأمين.

9- أن الملاءة المالية كان الأكثر أثراً على المتغير التابع (الربحية) في شركات التأمين، وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة. ثم تلتها السيولة والكفاءة الإدارية بنفس المرتبة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها يمكن أن نقدم المقترحات الآتية:

1- تشجيع البحث العلمي في مجال التأمين، وتبني الدراسات العالمية المتعلقة بالتأمين، والعمل بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد المتخصصة على إقامة الندوات، وعقد اللقاءات وتوزيع المنشورات لنشر الوعي التأميني.

2- المحافظة على مستوى الكفاءة الإدارية لشركات التأمين وتحسينها من خلال عقد الدورات التدريبية التي من شأنها تحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل المصاريف من خلال إدارة أصول الشركة بشكل أفضل.

3- العمل على تفعيل إعادة التأمين لدى شركات التأمين العالمية وذلك لتوزيع أخطار الكوارث والخسائر الكبيرة.

4- ضرورة قيام شركات التأمين بالعمل على تنويع استثمارتها بالإضافة إلى التخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها شركات التأمين.

5- تشجيع إنشاء شركات تأمين تعاونية لما لذلك من إيجابيات في خلق المنافسة بين شركات التأمين وتوسيع أنشطها.

6- تفعيل الشراكة بين شركات التأمين والبنوك المحلية بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

1. موساوي، عبد النور بن محمد هدى،2009، *تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين*، جامعة منتوري، الجزائر .

2- الشحادات، باسل، 2008، *دراسة* وتقييم واقع الاستثمارات في شركات التأمين وعلاقتها بالسيولة والربحية- دراسة تطبيقية في المؤسسة العامة السورية للتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق .

3- عبد الحميد، عادل منير،2003، *حددت أداء شركات التأمين التأمين الكويتية –دراسة تحليلية*،جامعة الكويت، دولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد5، العدد الثاني .

4- Focarelli, Dario, 2011, *Ruolo delle imprese di assicurazione nella crisi finanziaria – Solvency II"e una risposta adeguata*. Roma.

5- Adams,M and Buckle.M, 2003, *The Determinants of Corporate Financial Performance In Bermuda Insurance Market*, Applied Financial Economic,Vol 4, No 13.

6- Gerber Guillaume, 2010, *Allocation d'actifs sous Solvabilité 2 - cas de l'assurance vie épargne*, Université Paris Daughine, Paris.

7- بابكر، عثمان، 2005، *التطبيقات الاقتصادية الاسلامية المعاصرة*، ندوة رقم (43)، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 478.

8- الجباعي، محمد معروف،2003، *"مبادئ التأمين بين الأسس النظرية والحالات التطبيقية"*، دار الحضارة، بيروت،66.

9- Cheah, Belzil, 2001, Unemployment *insurance and subsequent job duration:job mating versus unobserved heterogeneity*, Journal of Applied Econometrics, p. 37

10- المسطاوي، محمد صلاح الدين،2003، *تقييم أداء شركات التأمين في السوق المصري*، المؤتمر الدولي السابع عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة،ورقة عمل .

11- الأمير، عبد المجيد أحمد،2007، *تطور نشاط شركات التأمين في المملكة العربية السعودية وأهميتها الاقتصادية*، ورقة عمل مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود.

12- مفلح، محمد عقل،2006، *مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي*، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

13- سيف النصر، شوقي،2000، *التحليل المالي كأداة للتخطيط والرقابة في شركات التأمين*، مجلة المال والتجارة، العدد 158. عمان.

14- مطر، محمد،2003، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*، دار وائل للنشر، عمان، 76.

15- خشارمة، حسين علي،1999، *العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين الأردنية- دراسة ميدانية*، جامعة اليرموك، الأردن.

16- طعيمة، ثناء محمد،2002، *محاسبة شركات التأمين: الإطار النظري والتطبيق العملي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين*، إيترك للطباعة والنشر والتوزيع.

17-Silesian, Jarmila, 2010, *Companuies after 1991, University in Opava Administration School of Business*,Deoartment of Finance Univerzithi namesti,1934/3 733 40 Karvina Czech Republic, p699.

18-International Association of Insurance Supervisors (IAIS),2002, *"Principles On Capital Adequacyand Solvency, Solvency & Actuarial Issues* , Subcommittee Principles on Capital Adequacy & Solvency Approved in Tokyo on 9 January.

19- رجب، مصطفى،2001، *أسواق التأمين العربي في مواجهة متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية*، أحد بحوث الندوة العربية حول العولمة وصناعة التأمين العربية، القاهرة، مجلة التأمين العربي، ص14- 18.

20- عبودي، زيد منير،2006، *إدارة التأمين والمخاطر*،الطبعة الثانية، مكتبة دار الكنوز، الأردن.

21- عريقات، محمد حربي. عقل، سعيد جمعة،2008، *التأمين وإدارة الخطر (النظرية و التطبيق)*، دار وائل للنشر، الأردن.

22- طبايبية، سليمة،2009، *تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية – دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين*، جامعة ماي ، الجزائر.

23- العلي، ابراهيم محمد،2003، *مبادئ علم الإحصاء مع تطبيقات حاسوبية*، منشورات جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 341.

- التقارير:

1- التعليمات الخاصة بنظام هامش الملاءة في شركات التأمين السورية الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين السوري ، القرار رقم (210).

2- التقارير المالية السنوية لشركة الاتحاد التعاوني للتأمين

3- التقارير المالية السنوية لشركة السورية الدولية للتأمين ــ أروب

4- التقارير المالية السنوية لشركة السورية الكويتية للتأمين

5- التقارير المالية السنوية لشركة السورية الوطنية للتأمين

6- التقارير المالية السنوية لشركة المتحدة للتأمين

- المواقع الالكترونية:

1- الموقع الالكتروني لهيئة الإشراف على التأمين في سوريا: www.sisc.sy.

2- الموقع الالكتروني لوكيبيديا : www.wikipedia.org.

ملحق بالبيانات المالية للنسب المالية في شركات التأمين

	العام	الاتحاد التعاوني للتأمين	السورية الدولية للتأمين (أروب)	السورية الكويتية للتأمين	السورية الوطنية للتأمين	المتحدة للتأمين	المتوسط
الربحية	2009	27%.2	77%.2	2.63%	2.01%	2.99%	2.53%
	2010	3.44%	3.69%	3.29%	3.19%	3.44%	3.41%
	2011	3.71%	3.87%	3.89%	3.83%	3.52%	3.76%
	2012	3.87%	4.59%	4.87%	5.03%	47%.4	4.57%
	2013	4.95%	5.03%	5.19%	6.78%	5.17%	5.42%
الملاءة	2009	411%	204%	204%	313%	313%	289.00%
	2010	503%	278%	243%	329%	368%	344.20%
	2011	620%	338%	248%	332%	374%	382.40%
	2012	661%	422%	316%	358%	435%	438.40%
	2013	693%	528%	355%	376%	502%	490.80%
السيولة	2009	37.62%	61.83%	44.17%	71.47%	56.06%	54.23%
	2010	34.52%	60.61%	41.21%	64.68%	49.60%	50.12%
	2011	31.32%	52.12%	38.61%	60.59%	45.10%	45.55%
	2012	27.16%	48.84%	33.11%	59.16%	43.08%	42.27%
	2013	15.86%	30.40%	30.47%	57.97%	40.81%	35.10%
الكفاءة	2009	68.87%	51.34%	61.73%	81.52%	51.93%	63.08%
	2010	80.35%	65.58%	66.60%	83.39%	61.31%	71.45%
	2011	91.38%	80.32%	73.75%	91.11%	69.72%	81.26%
	2012	93.74%	86.13%	78.75%	93.80%	72.31%	84.95%
	2013	96.98%	96.69%	102.04%	97.71%	84.36%	95.56%

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على التقارير المالية للمصارف المدروسة خلال الفترة (2009-2013)